مجلة القرطاس
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية ISSN 3135-4564
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index

المشكلة الاقتصادية بين الأنظمة الوضعية والفكر الاقتصادي الإسلامي دراسة مقارنة تحليله

أ / ارويحلة إبراهيم محمد * ، أ.م.د / سعاد صالح عمر ميكائيل
- كلية الاقتصاد- جامعة درنة ، ليبيا
sadsalh74@gmail.com ar0ihaalkitha@gmail.com
https://orcid.org/0009-0001-6394-6472
https://orcid.org/0009-0006-8197-8466
د . محمد محمد سيد عبدالحميد ، دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الدراسات الأسيوية العليا جامعه الزقازيق
mohamedmohamedsayed@yahoo.com
تاريخ الارسال 2026/6/1م تاريخ القبول 2026/7/2م

The Economic Problem Between Positive (Conventional) Systems and Islamic Economic Thought: A Comparative Analytical Study

Abstract

This research aims to conduct an analytical comparison between the treatment of the economic problem in conventional systems and Islamic economic thought, highlighting similarities and differences while emphasizing the ability of Islamic economics to provide fairer and more sustainable solutions in the face of recurring global crises . The study adopts a comparative analytical methodology that combines theoretical foundations with practical applications, employing the Sharia-based approach to analyze the Islamic perspective rooted in resource abundance and distributive justice . It also utilizes case studies, such as the 2008 global financial crisis, to illustrate practical implications .

The findings reveal that conventional thought is built on the assumption of scarcity, addressing the economic problem through production and distribution tools, yet remaining confined to a materialistic outlook that

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

prioritizes efficiency over justice . In contrast, Islamic economics identifies the problem as misdistribution and lack of fairness, offering practical solutions grounded in solidarity and social justice through mechanisms like zakat, waqf, and the prohibition of usury and monopoly . Empirical evidence shows that countries adopting Islamic tools demonstrated relative resilience in financial crises and achieved greater social stability compared to those relying solely on conventional systems .

The study recommends strengthening applied research that bridges Islamic theory with practice, integrating instruments such as zakat, waqf, and sukuk into national economic policies, and fostering economic integration among Islamic nations to enhance intra-trade and reduce dependency on major economies . It also calls for advancing education and scientific research to highlight the advantages of Islamic economics and expand its application .

الملخـــــــــص:

يهدف هذا البحث إلى المقارنة التحليلية بين معالجة المشكلة الاقتصادية في الأنظمة الوضعية والفكر الاقتصادي الإسلامي، وذلك للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بينهما، وإبراز قدرة الفكر الإسلامي على تقديم حلول أكثر عدالة واستدامة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية المتكررة.

اعتمد البحث على المنهجية المقارنة التحليلية التي تجمع بين التأصيل النظري والدراسة التطبيقية ، كما استخدم المنهج التأصيلي الشرعي لتحليل التصور الإسلامي القائم على وفرة الموارد والعدالة في التوزيع، إضافة إلى المنهج المقارن لتحليل الأدوات والآليات التي يقدمها كل نظام، مع الاستعانة بدراسات حالة مثل الأزمة المالية العالمية عام 2008.

توصل البحث إلى عدة نتائج، أهمها أن الفكر الوضعي ينطلق من فرضية الندرة ويعالج المشكلة الاقتصادية عبر أدوات الإنتاج والتوزيع، لكنه يظل أسيرًا للمنظور المادي الذي يركز على الكفاءة أكثر من العدالة وأن الفكر الإسلامي يختلف جذريًا في منطلقاته، حيث يرى أن المشكلة الاقتصادية تكمن في سوء التوزيع وغياب العدالة، ويقدّم حلولًا عملية قائمة على التكافل والعدالة الاجتماعية من خلال أدوات مثل الزكاة والوقف وتحريم الربا والاحتكار وأن الدول التي تبنّت أدوات الاقتصاد الإسلامي أظهرت قدرة نسبية على مواجهة الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي مقارنة بالدول التي تعتمد على الاقتصاد الوضعي بشكل كامل.

وأوصى البحث بضرورة تعزيز الدراسات التطبيقية التي تربط بين النظرية الإسلامية والتطبيق العملي وإدماج أدوات الاقتصاد الإسلامي مثل الزكاة والوقف والصكوك

في السياسات الاقتصادية للدول الإسلامية والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية لتعزيز التجارة البينية وتقليل التبعية للاقتصادات الكبرى وتطوير التعليم والبحث العلمي لإبراز مزايا الاقتصاد الإسلامي وتوسيع نطاق تطبيقه.

الكلمات المفتاحية : المشكلة الاقتصادية ، الأنظمة الوضعية ، الفكر الاقتصادي الإسلامي

المقدمة :

تُعَدّ المشكلة الاقتصادية من أبرز القضايا التي شغلت الفكر الاقتصادي عبر العصور، إذ تتمحور حول العلاقة الجدلية بين الموارد المتاحة والحاجات الإنسانية المتعددة وغير المحدودة . وقد شكّلت هذه الإشكالية محورًا رئيسيًا لتطور الفكر الاقتصادي عالميًا، حيث تعددت الرؤى والمقاربات في محاولة لتقديم حلول عملية لها . وفي هذا السياق، برزت اتجاهات فكرية متباينة، بعضها اعتمد على أسس مادية بحتة، فيما انطلق الآخر من منطلقات قيمية وأخلاقية (الغازي، 2013، ص 160)

ويأتي هذا البحث ليقدّم معالجة مقارنة بين التصور الوضعي والتصور الإسلامي للمشكلة الاقتصادية، ليس فقط من زاوية نظرية، بل أيضًا من خلال استقراء انعكاساتهما العملية على أداء الدول والأنظمة الاقتصادية المختلفة . وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها لا تقتصر على التحليل الأكاديمي، بل تسعى إلى تقديم رؤية نقدية تكشف عن مواطن القوة والقصور في كل من النظامين، مع إبراز قدرة الفكر الإسلامي على طرح بدائل أكثر شمولية وعدالة، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية المتكررة (جعفر، 2022، ص 148) .

كما يهدف البحث إلى صياغة رؤية متكاملة حول كيفية الاستفادة من الأسس الإسلامية في معالجة المشكلات الاقتصادية المعاصرة، بما يعزز فرص التكامل بين الدول الإسلامية ويمنحها موقعًا تنافسيًا في النظام الاقتصادي العالمي . ومن ثمّ، فإن هذه المقدمة تمهّد الطريق لعرض تفصيلي في الفصول التالية، حيث سيتم تناول الأسس النظرية، ثم المقارنة العملية، وصولًا إلى النتائج والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير السياسات الاقتصادية المعاصرة .

الإشكالية:

تتمثل الإشكالية الرئيسة لهذا البحث في التساؤل:

كيف تختلف معالجة المشكلة الاقتصادية بين الأنظمة الوضعية (الرأسمالية والاشتراكية) والفكر الاقتصادي الإسلامي، وما مدى قدرة كل منهما على تقديم حلول

عادلة ومستدامة؟

ينبثق من التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية، من أبرزها:

ـ ما هي الأسس النظرية التي يقوم عليها تصور المشكلة الاقتصادية في الفكر الوضعي مقارنة بالفكر الإسلامي؟

ـ إلى أي مدى استطاعت الأنظمة الوضعية أن تحقق الكفاءة الاقتصادية دون الإخلال بالعدالة الاجتماعية؟

ـ كيف يمكن للنظام الاقتصادي الإسلامي أن يقدّم بدائل عملية لمواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

ـ توضيح الأسس النظرية للمشكلة الاقتصادية في الفكر الوضعي والإسلامي، مع إبراز الفروق الجوهرية بينهما .

ـ تحليل نقدي لأداء الأنظمة الوضعية في معالجة المشكلة الاقتصادية، خاصة في ظل الأزمات المالية العالمية .

ـ إبراز قدرة الفكر الاقتصادي الإسلامي على تقديم حلول عادلة ومستدامة، من خلال أدوات مثل الزكاة والوقف والملكية المزدوجة .

ـ صياغة مقارنة تحليلية بين الرؤيتين، للكشف عن نقاط القوة والقصور في كل منهما

الدراسات السابقة :

تُظهر الدراسات السابقة التي تناولت المشكلة الاقتصادية من منظور الفكر الإسلامي والأنظمة الوضعية ثراءً في الطرح وتنوعًا في المنهجيات، وهو ما يعكس أهمية الموضوع وعمق الجدل القائم حوله . فقد ركّزت بعض الدراسات على أصول التمويل الإسلامي باعتبارها جوهرًا مميزًا للفكر الاقتصادي الإسلامي، حيث أوضح السويلم (2014) أن جوهر التمويل الإسلامي يكمن في التمييز بين البيع الحلال والربا المحرم، وأن النظام الاقتصادي الإسلامي لا يزدهر إلا بتكامل القطاعين الربحي وغير الربحي، حيث يولد الأول الثروة ويعيد الثاني توزيعها لتحقيق الاستقرار والعدالة . وقد أبرزت هذه الدراسة أن التمويل الإسلامي يرتبط بالنشاط الحقيقي ويقوم على ضوابط شرعية مثل تحريم الربا والغرر، مما يجعله أكثر كفاءة من التمويل التقليدي الذي ينفصل عن الاقتصاد الحقيقي .

تناول مندور (2015) قضية الضوابط الشرعية مقابل الحرية الاقتصادية المطلقة،

حيث سعى إلى بيان ما إذا كانت هذه الضوابط تمثل قيودًا على السلوك الاستهلاكي أم أنها ترفع كفاءة النظام الاقتصادي الإسلامي . وقد خلصت الدراسة إلى أن الحرية المطلقة في النظام الرأسمالي أدت إلى الإسراف والتبذير واستهلاك المحرمات، بينما الضوابط الشرعية في الإسلام مثل تحريم السلع الضارة والنهي عن الإسراف والتبذير، لا تُعد قيودًا بل آليات لتحقيق الرشد الاقتصادي وتوجيه الموارد نحو إشباع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع . وأكدت الدراسة أن الاقتصاد الإسلامي يجمع بين المنفعة المادية والروحية، ويحقق مصلحة الفرد والمجتمع في آن واحد .

ركز الغازي (2013) على جاذبية النظام الاقتصادي الإسلامي وقدرته على مواجهة الأزمات المالية العالمية، حيث أوضحت أن النظام الإسلامي يقوم على منهج عقائدي وأخلاقي يربط الاستثمار بالاعتبارات المجتمعية، ويحرّم الربا والاحتكار والغش، معتمداً على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وربط التمويل بالسلع والخدمات الحقيقية . وقد أبرزت الدراسة أن المصارف الإسلامية تتميز بعدم التعامل بالفائدة الربوية، وأن صيغ التمويل الإسلامي مثل المشاركة والمضاربة والمرابحة والإجارة توفر بدائل عملية أكثر استقرارًا من الأدوات التقليدية . كما أشارت إلى دور نظام الحسبة كجهاز رقابي يضمن المنافسة العادلة ويمنع الظلم في الأسواق، مما يعزز التنمية الاجتماعية ويكافح الفقر .

تناول عبدالنبي وآخرون (2022) ماهية الاقتصاد الإسلامي وخصائصه ومبادئه وأهدافه، مؤكّدين أن الاقتصاد الإسلامي يتميز بالشمولية والمرونة، ويصلح لكل زمان ومكان بفضل طبيعته العقدية التي تجمع بين الثابت والمتغير . وقد كشفت الدراسة عن ضعف الوعي الأكاديمي بهذا النظام لدى كثير من المتخصصين، وأبرزت الحاجة إلى مزيد من الاهتمام البحثي والتطبيقي لإبراز مزاياه مقارنة بالأنظمة الوضعية التي أثبتت فشلها في تحقيق الاستقرار والرفاهية . وأكدت الدراسة أن الاقتصاد الإسلامي يمثل نظامًا عالميًا قادرًا على معالجة المشكلات الاقتصادية بفضل اعتماده على مبادئ العدالة والاستخلاف والتكافل .

يتضح من هذه الدراسات أن الفكر الاقتصادي الإسلامي يقدم رؤية متكاملة لمعالجة المشكلة الاقتصادية، تقوم على أسس شرعية وأخلاقية، وتربط بين النشاط الربحي وغير الربحي لتحقيق العدالة والاستقرار . كما تؤكد أن الضوابط الشرعية ليست قيودًا، بل هي أدوات لضبط السلوك الاقتصادي وتحقيق الرشد . وتبرز قدرة النظام الإسلامي على مواجهة الأزمات المالية العالمية من خلال أدوات التمويل الإسلامي، في حين تكشف الدراسات عن الحاجة الملحة لتعزيز الوعي الأكاديمي والتطبيقي بهذا

النظام ليكون بديلًا عمليًا للأنظمة الوضعية .

المنهجية:

اعتمد هذا البحث على منهجية مقارنة تحليلية تجمع بين التأصيل النظري والدراسة التطبيقية، وذلك بهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين معالجة المشكلة الاقتصادية في الأنظمة الوضعية والفكر الاقتصادي الإسلامي . ففي الجانب النظري، تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح مفهوم المشكلة الاقتصادية كما يُفهم في الفكر الوضعي، مع التركيز على المدارس الكلاسيكية والاشتراكية والكينزية والنيوكلاسيكية، ثم مقارنتها بالتصور الإسلامي الذي ينطلق من مبدأ وفرة الموارد ويركز على العدالة والتوزيع (الزبيدي، 2022، ص 606؛ عبدالنبي وآخرون، 2022، ص 930)

أما في الجانب الإسلامي، فقد تم الاعتماد على المنهج التأصيلي الشرعي الذي يستند إلى القرآن الكريم والسنة النبوية وأقوال الفقهاء، مع تحليل مقاصد الشريعة في ضبط النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو تحقيق الكفاية والعدالة (السويلم، 2014، ص 176؛ مندور، 2015، ص 45) .

كما اعتمد البحث على المنهج المقارن من خلال تحليل الأدوات والآليات التي يقدمها كل نظام لمعالجة المشكلة الاقتصادية، مثل السوق الحر والتخطيط المركزي والسياسات المالية في الفكر الوضعي، مقابل الزكاة والوقف وتحريم الربا والاحتكار في الفكر الإسلامي (الغازي، 2013، ص 160؛ جعفر، 2022، ص 148) . ولإثراء الجانب التطبيقي، تم الاستعانة بدراسات حالة وأمثلة واقعية مثل الأزمة المالية العالمية عام 2008 وأداء الدول الإسلامية في استخدام أدوات التمويل الإسلامي، وذلك لتوضيح الفروق العملية بين النظامين .

الفصل الأول ـ الإطار النظري للمشكلة الاقتصادية

المبحث الأول ـ المشكلة الاقتصادية في الفكر الوضعي:

يُعَدّ الفكر الاقتصادي الوضعي نتاجًا لتطور طويل في المدارس الاقتصادية الغربية، حيث انطلقت معظم النظريات من فرضية أساسية مفادها أن المشكلة الاقتصادية تنشأ من ندرة الموارد في مواجهة حاجات إنسانية غير محدودة (سميث، 1776) . هذا التصور شكّل الأساس الذي بُنيت عليه مختلف المدارس الاقتصادية، وإن اختلفت في أدواتها وآلياتها لمعالجة هذه الإشكالية .

المدرسة الكلاسيكية: أكدت على دور السوق الحر في تحقيق التوازن بين العرض والطلب، معتبرة أن "اليد الخفية" قادرة على توجيه الموارد نحو الاستخدام الأمثل .

ورأت أن زيادة الإنتاج وتوسيع نطاق التجارة الدولية يمكن أن يخفف من حدة المشكلة الاقتصادية، غير أن هذا التصور أغفل البعد الاجتماعي والعدالة في توزيع الثروة، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الطبقات (منصور، 2010، ص 17) .

المدرسة الاشتراكية: انطلقت من نقد الرأسمالية، مؤكدة أن الملكية الفردية لوسائل الإنتاج هي السبب الرئيس في تفاقم المشكلة الاقتصادية (ماركس، 1867) . وطرحت الحل عبر التخطيط المركزي وإلغاء الملكية الخاصة لضمان توزيع عادل للموارد . ورغم نجاحها في تحقيق بعض صور العدالة، إلا أنها واجهت مشكلات في الكفاءة الاقتصادية والابتكار (مشوح وآخرون، 2017، ص 12) .

المدرسة الكينزية: جاءت كرد فعل على أزمة الكساد الكبير عام 1929، حيث أبرزت أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار . واعتبرت أن المشكلة الاقتصادية ليست فقط ندرة الموارد، بل أيضًا اختلالات في الطلب الكلي تؤدي إلى البطالة والركود . وقد أسهمت هذه المدرسة في تطوير سياسات مالية ونقدية حديثة، لكنها لم تُنهِ الأزمات الدورية للرأسمالية (الغازي، 2013، ص 158) .

المدرسة النيوكلاسيكية والحديثة: ركّزت على النماذج الرياضية والتحليل الكمي لتخصيص الموارد النادرة، معتبرة أن المشكلة الاقتصادية يمكن حلها عبر تحقيق الكفاءة المثلى باستخدام أدوات مثل منحنيات الإنتاج والرفاهية الاجتماعية . غير أنها بقيت حبيسة المنظور المادي، دون اعتبار كافٍ للقيم والأبعاد الأخلاقية (بلعباس، 2012، ص 72؛ منصور، 2010، ص 20) .

يتضح من هذا العرض أن الفكر الوضعي في مجمله ينطلق من فرضية الندرة، ويعالج المشكلة الاقتصادية عبر أدوات الإنتاج والتوزيع، لكنه يظل أسيرًا للمنظور المادي الذي يركز على الكفاءة أكثر من العدالة . وهذا ما يفتح المجال للمقارنة مع الفكر الاقتصادي الإسلامي الذي ينطلق من رؤية قِيَمية مختلفة .

المبحث الثاني ـ المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي:

يختلف التصور الإسلامي للمشكلة الاقتصادية جذريًا عن التصور الوضعي؛ إذ لا ينطلق من فرضية ندرة الموارد كما افترضت المدارس الاقتصادية الغربية، بل من مبدأ أن الله تعالى قد وفّر للإنسان ما يكفيه من أرزاق، وأن جوهر المشكلة يكمن في سوء التوزيع وعدم الالتزام بالقيم الشرعية (الزبيدي، 2022، ص 606) . ويؤكد القرآن الكريم هذا المعنى في قوله تعالى: "وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا" [فصلت: 10]، وهو نص صريح ينفي الندرة المطلقة التي افترضتها النظريات الوضعية . ومن ثمّ فإن الاقتصاد الإسلامي يقدّم معالجة مختلفة تنطلق من أسس شرعية وأخلاقية،

تجعل النشاط الاقتصادي مرتبطًا بالقيم والعبادات، وليس مجرد نشاط مادي (عبدالنبي وآخرون، 2022، ص 930) .

يقوم الاقتصاد الإسلامي على أساس شرعي متين، حيث يُعتبر المال مال الله والإنسان مستخلف فيه، كما ورد في قوله تعالى: ﴿**وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ**﴾ [الحديد: 7] هذا التصور يجعل النشاط الاقتصادي خاضعًا لمبادئ الاستخلاف والتكافل، ويؤكد أن الهدف ليس تعظيم الربح فقط، بل تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن بين الفرد والجماعة . ومن أبرز المفاهيم التي يطرحها الفكر الإسلامي في معالجة المشكلة الاقتصادية:

الملكية المزدوجة التي تجمع بين الملكية الفردية والعامة بما يحقق التوازن بين مصالح الأفراد والمجتمع (أبو زيد، 2016، ص 55) .

حد الكفاية الذي يضمن حدًا أدنى من المعيشة لكل فرد، وهو ما يميز الاقتصاد الإسلامي عن الرأسمالية التي تركز على الكفاءة فقط (عبدالنبي وآخرون، 2022، ص 931) .

العدالة الاجتماعية التي تهدف إلى توزيع الثروة بما يمنع تراكمها في يد فئة قليلة، لقوله تعالى: ﴿**كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ**﴾ [الحشر: 7] (الزبيدي، 2022، ص 607) .

وتتجلى أدوات المعالجة الإسلامية في مؤسسات عملية مثل:

الزكاة التي تُعد أداة إلزامية لإعادة توزيع الثروة وتحقيق التكافل الاجتماعي والحد من الفقر (جعفر، 2022، ص 148) .

الوقف الذي يمثل مؤسسة اقتصادية واجتماعية تضمن استدامة الموارد لخدمة المجتمع (السويلم، 2014، ص 176) .

تحريم الربا والاحتكار لضمان عدالة المعاملات ومنع الاستغلال (الغازي، 2013، ص 160)

أما في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية، فإن الفكر الإسلامي يرى أن هذه الأزمات ناتجة عن الانفصال بين الاقتصاد والأخلاق، بينما الاقتصاد الإسلامي قائم على الربط بين المادي والروحي (أبو زيد، 2016، ص 60) . وقد أثبتت أدوات مثل الصكوك الإسلامية والتمويل القائم على المشاركة قدرتها على مواجهة الأزمات دون الوقوع في مخاطر المضاربات التي تميز النظام الرأسمالي (الغازي، 2013، ص 162) .

يمكن القول إن المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي ليست ندرة الموارد كما افترضت النظريات الوضعية، بل هي غياب العدالة وسوء التوزيع . ويقدّم الإسلام

حلولًا عملية قائمة على التكافل والعدالة الاجتماعية من خلال أدوات مثل الزكاة والوقف، بما يجعل النظام الاقتصادي الإسلامي أكثر قدرة على مواجهة الأزمات وتحقيق الاستقرار مقارنة بالأنظمة الوضعية .

الفصل الثاني ـ المقارنة بين الأنظمة الوضعية والفكر الإسلامي

المبحث الأول ـ المقارنة بين النظرية الوضعية والنظرية الإسلامية في الاقتصاد :

يُظهر التحليل المقارن بين النظرية الوضعية والنظرية الإسلامية في الاقتصاد اختلافًا جوهريًا في المنطلقات والأسس، وهو اختلاف يعكس تباينًا في الرؤية الفلسفية والغاية النهائية للنشاط الاقتصادي . فالنظرية الوضعية، منذ نشأتها مع المدرسة الكلاسيكية، افترضت أن المشكلة الاقتصادية تنبع من ندرة الموارد في مواجهة حاجات إنسانية غير محدودة، ومن ثمّ ركّزت على البحث عن وسائل لتعظيم الإنتاجية والكفاءة، سواء عبر آليات السوق الحر كما عند آدم سميث (1776)، أو عبر التخطيط المركزي كما عند كارل ماركس (1867)، أو من خلال تدخل الدولة كما عند جون كينز (1936) . هذا المنطلق المادي جعل النظرية الوضعية تنظر إلى الاقتصاد باعتباره علمًا محايدًا، يدرس ما هو كائن، دون أن يرتبط بالقيم أو الأخلاق، وهو ما أدى إلى بروز أزمات متكررة نتيجة غياب البعد الاجتماعي والإنساني (بلعباس، 2012، ص 72) .

في المقابل، ينطلق الفكر الاقتصادي الإسلامي من أسس قيمية وأخلاقية، حيث يُعتبر النشاط الاقتصادي جزءًا من منظومة الاستخلاف والتكافل، ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن بين الفرد والجماعة، وليس مجرد تعظيم الكفاءة أو الربح . هذا الاختلاف الجذري في المنطلقات يجعل النظرية الإسلامية أكثر شمولًا في معالجة المشكلة الاقتصادية، من خلال أدوات شرعية مثل الزكاة والوقف وتحريم الربا، بما يربط الاقتصاد بالقيم الروحية والأخلاقية ويمنحه قدرة أكبر على مواجهة الأزمات وتحقيق الاستقرار .

جدول (1) مقارنة بين النظرية الوضعية والنظرية الإسلامية

	النظرية الوضعية	النظرية الإسلامية
المنطلق الفلسفي	مادي بحت	قيمي وأخلاقي
المشكلة الاقتصادية	ندرة الموارد مقابل حاجات غير محدودة	سوء التوزيع وغياب العدالة
أهداف النظام	تعظيم الربح والكفاءة	تحقيق حد الكفاية والعدالة
الأدوات	السوق الحر، التخطيط المركزي	الزكاة، الوقف، تحريم الربا
النتائج العملية	أزمات مالية متكررة	استقرار نسبي وعدالة اجتماعية

تنطلق النظرية الإسلامية من رؤية مختلفة تمامًا، إذ تؤكد أن الموارد التي خلقها الله وفيرة في أصلها، وأن المشكلة الاقتصادية الحقيقية تكمن في سوء توزيع هذه الموارد وغياب العدالة الاجتماعية . فالقرآن الكريم يقرر وفرة الأرزاق في قوله تعالى: "وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا" [فصلت: 10]، وهو نص ينسف فرضية الندرة المطلقة التي تبنتها النظريات الوضعية . ومن ثمّ فإن الاقتصاد الإسلامي يقوم على مبادئ مثل الملكية المزدوجة التي تجمع بين الملكية الفردية والعامة، وتحقيق حد الكفاية لكل فرد في المجتمع، وضمان العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة، لقوله تعالى: "كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ" [الحشر: 7] (الزبيدي، 2022،ص606:607 ؛ عبدالنبي، 2022،ص930:931) .

وتتجلى أدوات المعالجة في الفكر الإسلامي في مؤسسات الزكاة والوقف، وفي تحريم الربا والاحتكار، وهي أدوات تهدف إلى إعادة توزيع الثروة وتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد والجماعة (جعفر، 2022،ص148؛ السويلم، 2014،ص176) . بينما تعتمد النظرية الوضعية على أدوات مثل السوق الحر أو التخطيط المركزي أو السياسات المالية والنقدية، وهي أدوات أثبتت محدوديتها في مواجهة الأزمات العالمية، كما حدث في أزمة الكساد الكبير عام 1929 والأزمة المالية العالمية عام 2008 (الغازي، 2013،ص162) .

إن المقارنة بين النظريتين تكشف أن النظرية الوضعية تركز على الكفاءة والنمو المادي، بينما النظرية الإسلامية توازن بين الكفاءة والعدالة، وتربط النشاط الاقتصادي بالقيم الأخلاقية والشرعية . وهذا ما يجعل الاقتصاد الإسلامي أكثر قدرة على تقديم حلول مستدامة للمشكلة الاقتصادية، لأنه لا ينظر إلى الإنسان باعتباره مجرد مستهلك أو منتج، بل باعتباره خليفة في الأرض مكلف بعمارتها وفق منهج قيمي شامل (أبو زيد، 2016،ص55:60) .

المبحث الثاني ـ أداء الدول التي تطبق الفكر الاقتصادي الاسلامي مقارنة بالاقتصاد الوضعي :

عند الانتقال من المستوى النظري إلى المستوى العملي، يظهر بوضوح أن أداء الدول التي تبنّت الفكر الاقتصادي الإسلامي يختلف عن أداء الدول التي اعتمدت على الأنظمة الوضعية، سواء الرأسمالية أو الاشتراكية . هذا الاختلاف لا يعود فقط إلى طبيعة الأدوات المستخدمة، بل أيضًا إلى المنطلقات الفكرية والقيمية التي توجه السياسات الاقتصادية .

الدول ذات الاقتصاد الوضعي في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، تحقق النمو الاقتصادي بشكل سريع وواسع النطاق، لكنه ارتبط بتفاوت اجتماعي كبير وأزمات مالية متكررة . الأزمة المالية العالمية عام 2008 مثال صارخ على ذلك، حيث أدى الإفراط في المضاربات والاعتماد على القروض الربوية إلى انهيار الأسواق، مما كشف هشاشة النظام القائم على الربح المادي دون ضوابط أخلاقية (الغازي، 2013، ص 162) . أما الدول الاشتراكية مثل الاتحاد السوفيتي سابقًا، فقد نجحت نسبيًا في تحقيق بعض صور العدالة الاجتماعية، لكنها واجهت مشكلات في الكفاءة والابتكار بسبب اعتمادها على التخطيط المركزي (مشوح وآخرون، 2017، ص 12) .

الدول ذات الاقتصاد الإسلامي أو المختلط مثل ماليزيا والسعودية والإمارات، أظهرت قدرة أكبر على مواجهة الأزمات المالية بفضل اعتمادها على أدوات التمويل الإسلامي . فالنظام المالي الإسلامي، القائم على المشاركة والمرابحة والصكوك، قلّل من المخاطر المرتبطة بالمضاربات، ووفّر بدائل أكثر استدامة لتمويل المشاريع (جعفر، 2022، ص 148؛ السويلم، 2014، ص 176) . ماليزيا على سبيل المثال، جعلت من الصكوك الإسلامية أداة رئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، وهو ما ساعدها على تحقيق استقرار مالي نسبي مقارنة بالدول التي تعتمد على الأدوات التقليدية . كذلك، فإن السعودية من خلال مؤسسة الزكاة والوقف، وفّرت آليات لإعادة توزيع الثروة بما يحد من الفقر ويعزز التكافل الاجتماعي (عبدالنبي وآخرون، 2022، ص 931) .

رغم هذه النجاحات، لا تزال الدول الإسلامية تواجه صعوبات في التطبيق الكامل للنظام الاقتصادي الإسلامي، إذ غالبًا ما يتم المزج بين أدوات إسلامية وأخرى وضعية، مما يحد من القدرة على تحقيق النمو والعدالة في آن واحد . ومع ذلك، تشير التجارب العملية إلى أن إدماج أدوات الاقتصاد الإسلامي في السياسات الاقتصادية يعزز الاستقرار ويقلل من المخاطر، وهو ما يميز أداء هذه الدول عن نظيراتها التي تعتمد على الاقتصاد الوضعي بشكل كامل .

إن المقارنة بين الأداءين تكشف أن الاقتصاد الوضعي يحقق معدلات نمو مرتفعة لكنه يظل عرضة للأزمات وعدم العدالة، بينما الاقتصاد الإسلامي يحقق استقرارًا نسبيًا وعدالة اجتماعية، حتى وإن كان النمو فيه أبطأ . وهذا يعكس الفارق بين نظام يركز على الكفاءة المادية فقط، ونظام يوازن بين الكفاءة والعدالة في إطار قيمي وأخلاقي (أبو زيد، 2016، ص 60) .

الفصل الثالث ـ نماذج تطبيقية وتحليلية

يُظهر الواقع الاقتصادي العالمي أن الأزمات المالية والاقتصادية ليست مجرد أحداث عابرة، بل هي انعكاس مباشر لطبيعة الأنظمة الاقتصادية التي تحكم الدول . ومن خلال هذا الفصل سنستعرض نماذج من الأزمات الاقتصادية العالمية، ونقارن بين كيفية تعامل الأنظمة الوضعية معها، وبين قدرة الاقتصاد الإسلامي على تقديم بدائل وحلول عملية أكثر استدامة .

النموذج الأول ـ الكساد الكبير (1929) :

يُعتبر الكساد الكبير من أبرز الأزمات التي واجهتها الرأسمالية الحديثة، حيث انهارت الأسواق المالية نتيجة الإفراط في المضاربات وضعف الرقابة على النظام المصرفي . وقد حاولت النظرية الوضعية معالجة الأزمة عبر تدخل الدولة وزيادة الإنفاق العام، وهو ما شكّل الأساس لنظرية كينز (1936) . ورغم نجاح هذه السياسات في إعادة بعض التوازن، إلا أنها لم تمنع تكرار الأزمات لاحقًا .

في المقابل، يرى الفكر الإسلامي أن الأزمة كان يمكن تجنبها لو تم الالتزام بمبدأ تحريم الربا والغرر، إذ إن المضاربات القائمة على بيع ما لا يُملك أو على الفوائد الربوية هي السبب الرئيس في الانهيار (الغازي، 2013،ص162) .

النموذج الثاني ـ الأزمة المالية العالمية (2008) :

تُعد هذه الأزمة مثالًا حديثًا على هشاشة النظام الرأسمالي، حيث أدت القروض العقارية عالية المخاطر والمشتقات المالية المعقدة إلى انهيار الأسواق العالمية . وقد تدخلت الحكومات عبر خطط إنقاذ ضخمة للبنوك، لكن ذلك كشف عن اعتماد النظام على أدوات غير عادلة .

في المقابل، أثبت الاقتصاد الإسلامي قدرته على مواجهة الأزمة عبر أدوات مثل الصكوك الإسلامية والتمويل بالمشاركة، التي تقوم على أصول حقيقية وتوزيع المخاطر بين الأطراف، مما يقلل من احتمالات الانهيار (جعفر، 2022، ص 148؛ السويلم، 2014، ص 176) . ماليزيا على سبيل المثال، استطاعت أن تجذب استثمارات ضخمة عبر سوق الصكوك، وهو ما ساعدها على تجاوز آثار الأزمة بسرعة نسبية .

النموذج الثالث ـ أزمة الديون السيادية في أوروبا (2010–2012) :

واجهت دول مثل اليونان وإسبانيا وإيطاليا أزمة ديون سيادية نتيجة تراكم العجز المالي والاعتماد على الاقتراض الخارجي . وقد فرضت المؤسسات الدولية سياسات تقشفية قاسية، أدت إلى تراجع مستويات المعيشة وزيادة البطالة .

في المقابل، يقدّم الاقتصاد الإسلامي بدائل قائمة على إعادة توزيع الثروة عبر الزكاة والوقف، وعلى التمويل القائم على المشاركة بدلًا من الاقتراض الربوي، مما يخفف من عبء الديون ويعزز الاستقرار الاجتماعي (عبدالنبي وآخرون، 2022، ص 931؛ أبو زيد، 2016، ص 60) .

يتضح من هذه النماذج أن الأنظمة الوضعية، رغم قدرتها على تحقيق النمو السريع، تبقى عرضة للأزمات الدورية بسبب انفصالها عن القيم الأخلاقية . بينما الاقتصاد الإسلامي، من خلال أدواته الشرعية مثل الزكاة والوقف والصكوك، يقدم حلولًا أكثر استدامة، ويوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية . وهذا ما يجعله إطارًا بديلًا قادرًا على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية (الغازي، 2013، ص 162) .

الخاتمة والتوصيات

الخاتمة:

لقد تناول هذا البحث إشكالية المشكلة الاقتصادية بين الأنظمة الوضعية والفكر الاقتصادي الإسلامي من خلال دراسة مقارنة تحليلية، حيث اتضح أن المنطلقات النظرية في الفكر الوضعي تقوم على فرضية ندرة الموارد في مواجهة حاجات غير محدودة، بينما ينطلق الفكر الإسلامي من رؤية قِيَمية تعتبر أن الموارد وفيرة في أصلها وأن جوهر المشكلة يكمن في سوء التوزيع وغياب العدالة . وقد أظهرت المقارنة أن الأنظمة الوضعية، رغم قدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة، تبقى عرضة للأزمات الدورية وعدم العدالة الاجتماعية، كما حدث في الكساد الكبير (1929) والأزمة المالية العالمية (2008) . في المقابل، يقدم الاقتصاد الإسلامي أدوات أكثر استدامة مثل الزكاة والوقف والتمويل بالمشاركة، التي توازن بين الكفاءة والعدالة وتربط النشاط الاقتصادي بالقيم الأخلاقية والشرعية .

كما بيّنت الدراسة أن أداء الدول التي تطبق الاقتصاد الإسلامي أو بعض أدواته، مثل ماليزيا والسعودية، أظهر قدرة نسبية على مواجهة الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، مقارنة بالدول التي تعتمد على الاقتصاد الوضعي بشكل كامل . وهذا يعكس أن الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد نظرية مثالية، بل هو نظام عملي قادر على تقديم حلول واقعية لمشكلات الاقتصاد المعاصر .

التوصيات:

ـ ضرورة تكثيف البحوث التي تربط بين النظرية الإسلامية والتطبيق العملي، خاصة في مجالات التمويل والمصارف .

ـ إدماج أدوات الاقتصاد الإسلامي مثل الزكاة والوقف والصكوك في السياسات الاقتصادية للدول الإسلامية لتعزيز العدالة الاجتماعية والاستقرار المالي .

ـ العمل على إنشاء سوق مشتركة إسلامية تزيد من حجم التجارة البينية وتقلل من التبعية للاقتصادات الكبرى .

ـ الاستفادة من التجارب الناجحة مثل تجربة ماليزيا في سوق الصكوك وتجربة السعودية في مؤسسات الزكاة، كنماذج يمكن تعميمها وتطويرها .

ـ مقاومة الأزمات المالية العالمية عبر تبني أدوات التمويل الإسلامي التي تقوم على الأصول الحقيقية وتوزيع المخاطر، بدلًا من الاعتماد على المضاربات والقروض الربوية .

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

قائمة المراجع

أولا المراجع العربية :

- أبو زيد، عادل الصاوي عبد الغفار . (2016) . قيم الاقتصاد في الفكر الإسلامي: دراسة تحليلية . مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية، العدد 35، 1437هـ/2016م .
- بلعباس، عبد الرزاق سعيد . (2012) . الاقتصاد الإسلامي إلى ما وراء الوضعية والمعيارية . إسلامية المعرفة، مج18، ع70، 67-96 .
- جعفر، صليحة . (2022) . صيغة مقترحة للتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية . مجلة الدراسات الإسلامية، مج10، ع1، 146-179 .
- الحلواني، بسيوني، وعبدالفتاح، أحمد . (2012) . حلم كبير تعيشه الشعوب العربية والإسلامية: كيف يمكن اللحاق بقطار النهضة والتقدم . مجلة الاقتصاد الإسلامي، مج22، ع375-376، 56-65

- الزبيدي، فرج حمد سالم . (2022) . قواعد التنظيم الاقتصادي في الإسلام: تأصيل قرآني وتطبيق نبوي وأثرها في حل المشكلة الاقتصادية . مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، مج8، ع1، 605-626 .
- السويلم، سامي بن إبراهيم، وبلعباس، عبدالرزاق سعيد . (2014) . مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي . دراسات اقتصادية إسلامية، مج20، ع2، 175-191 .
- عبدالسلام، مصطفى محمود محمد . (2012) . تنمية التجارة البينية بين الدول الإسلامية . البيان، ع305، 89-93 .
- عبدالنبي، عبدالمعز كامل، نديم، إيهاب عز الدين إبراهيم، وعبدالمجيد، عيد رشاد عبدالقادر . (2022) . الاقتصاد الإسلامي: مدخل نظري . المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع2، 927-943 .
- الغازي، فاطمة آيت . (2013) . جاذبية النظام الاقتصادي الإسلامي وقدرته على مواجهة الأزمات المالية العالمية . مجلة القانون المغربي، ع21، 157-203 .
- مشوح، محمد شريف كمال محي، عبدالله، أحمد سفيان بن تشي، ومنصور، فضيلة . (2017) . نظرية إدارة الاقتصاد الإسلامي ونظريات الاقتصاد الوضعي: الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي نموذجًا: دراسة مقارنة . مجلة مجمع، ع21، 8-59 .
- مندور، عصام عمر أحمد . (2015) . الضوابط الشرعية أم الحرية الاقتصادية المطلقة . مجلة الاقتصاد الإسلامي، 23(4)، 55-78 .
- منصور، أحمد إبراهيم . (2010) . البنية المعرفية للاقتصاد الإسلامي: دراسة مقارنة مع الاقتصاد الوضعي . إسلامية المعرفة، مج16، ع62، 11-31 .
- منصور، محمد عمر عبدالحليم . (2012) . مواجهة المشكلة الإنتاجية في الاقتصاد الإسلامي . مجلة الاقتصاد الإسلامي، مج22، ع375-376، 60-65 .

ثانيا المراجع الأجنبية :

- Keynes, J . M . (1936) . The general theory of employment, interest, and money . London: Macmillan .
- Marx, K . (1867) . Capital: A critique of political economy . Volume I . Hamburg: Otto Meissner Verlag .
- Smith, A . (1776) . An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations . London: W . Strahan and T . Cadell .